جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

العنوان

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: لينـة قحش

إشراف الأستاذ: د. نورالدين بوالكور

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ إلهام لعور سطاحي	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
د/ نورالدين بوالكور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
د/ شريفة قصاص	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد أشرف المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالولدين احسانا)

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى قرة عيني، أعز ما أملك في هذه الدنيا،

إلى من تحملت من أجلي الصعاب وكانت سندي في هذه الحياة أمي الحبيبة.

إلى الذين منحني من جهده وعنايته

إلى نور قلبي أبي أطال الله في عمره

إلى أعز ما وهبني الله إخواتي وأخواتي حفظهم الله

إلى خطيبي العزيز وزوجي المستقبلي أمير حفظ الله

إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء

شكر وعرفان

بسم الله الذي نزل القرآن وبه عرفنا الإيمان

وبسم الله الذي توكل عليه الإنسان والحمد لله على رسول الله وبعد

أولا قبل كل شيء أشكر المولى عز وجل على سائر نعمه وفضله العظيم أن وفقني

وقدرني على اتمام هذا العمل ثم ووقوف عند قوله ﷺ

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أتقدم بالشكر إلى كل من مدلي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع

من قريب أو من بعيد

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين رافقونا طيلة مسارنا

وأشكر بشكل خاص الأستاذ المشرف "**بوالكور نورالدين**"

الذي تفضل مشكورا بقبول الاشراف على هذا العمل

وعلى حسن توجيهه وإرشاده، والشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة

وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013–2019) من خلال تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف باستخدام نموذج Dupont.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر مقبولة بعض الشيء خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية 25.7%، ومتوسط معدل العائد على الأصول 2.17%، ومتوسط مؤشر منفعة الأصول 6.53%، بينما مؤشر الرافعة المالية فقد بلغ 12.39 مرة، في حين بلغ معدل هامش الربح الصافي 33%.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الأرباح، كفاءة التكليف، نموذج Dupont، تقييم الأداء المالي.

Résumé :

Cette étude visait à évaluer la performance financière de Gulf Bank Algérie au cours de la période (2013-2019 en évaluant la rentabilité et la rentabilité à l'aide du modèle Dupont.

L'étude a conclu que la situation financière de Gulf Bank Algérie est quelque peu acceptable au cours de la période d'étude, car le taux de rendement moyen des return on equity 25,7%, le taux de rendement moyen des return on assets 2,17% et l'indice moyen des avantages des actifs était de 6,53. %, tandis que l'indice de levier financier a atteint 12,39 fois, tandis que la marge bénéficiaire nette moyenne était de 33%.

Mots-clés : rentabilité, efficacité de mise en service, modèle Dupont, évaluation de la performance financière.

الفهرس

الفهرس

الاهداء I

شكر وعرفان II

الملخص

الفهرس.....VIII

قائمة الجداول VIII

قائمة الأشكال IX

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للدراسة.

تمهيد:..... 5

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي المصرفي. 6

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي المصرفي. 7

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي المصرفي. 11

المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي المصرفي. 13

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي. 15

المطلب الأول: النسب المالية. 16

المطلب الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة..... 22

المطلب الثالث: نموذج القيمة السوقية المضافة. 24

المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 27

المطلب الأول: الدراسات المحلية. 28

المطلب الثاني: الدراسات العربية. 28

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية..... 29

خلاصة: 31

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

تمهيد:..... 33

المبحث الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر. 34

المطلب الأول: التعريف ببنك الخليج الجزائر **AGB**. 35

المطلب الثاني: وظائف بنك الخليج الجزائر. 39

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر. 40

المبحث الثاني: تحليل هيكل استخدامات وموارد بنك الخليج الجزائر **AGB**. 42

المطلب الأول: تحليل استخدامات بنك الخليج الجزائر. 43

المطلب الثاني: تحليل موارد بنك الخليج الجزائر. 44

المطلب الثالث: تحليل اجمالي إيرادات بنك الخليج الجزائر. 45

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر لاستخدام نموذج **Dupont**. 47

المطلب الأول: الخطوة الأولى لنموذج **Dupont**. 48

المطلب الثاني: الخطوة الثانية لنموذج **Dupont**. 49

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات ربحية بنك **AGB** باستخدام **Dupont**. 49

خلاصة:..... 53

خاتمة:..... 55

قائمة المراجع: 59

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب النشاط في البنوك التجارية	14
02	نسب السيولة في البنوك التجارية	17
03	نسب الربحية في البنوك التجارية	18
04	نسب كفاية راس المال في البنوك التجارية	20
05	مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية	22
06	تقسيم برأسمال بنك الخليج الجزائر (AGB)	37
07	النسب المالية المستخدمة في نموذج Dupont	43
08	تحليل الموارد خلال الفترة (2013-2019)	44
09	تحليل الإيرادات خلال الفترة (2013-2019)	45
10	النسب المالية المستخدمة في نموذج Dupont.	50
11	نتائج كفاءة الأرباح في إطار نموذج Dupont	51
12	نتائج كفاءة التكاليف في إطار نموذج Dupont	52

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصص المساهمون في بنك الخليج الجزائر	37
02	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	41
03	تحليل الاستخدامات خلال الفترة (2013-2019)	44
04	تحليل الموارد خلال الفترة (2013-2019)	45
05	تحليل اجمالي الايرادات خلال الفترة (2013-2019)	46

مقدمة

مقدمة:

إن النظام المصرفي يعتبر من الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وتعد فعاليته وسلامته من بين الأسباب الرئيسية لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي، غير أن استقرار هذا القطاع مرهون بعدة متغيرات أهمها صلابة الوحدات المكونة له من بنوك ومؤسسات مالية.

وباعتبار البنوك التجارية، التي تعد من أهم عناصر القطاع المصرفي، فهي تسعى إلى بلوغ غايتها الرئيسية في تحقيق أهداف أساسية تتمثل على وجه الخصوص في الربحية، السيولة والأمانة.

إذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، من خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب البنوك دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستواجهها والعمل على التقليل منها.

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وافلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات والتي كانت لها أثر على أداء وكقاعدة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الاقليمية والدولية، ومنه فإن هذا الموضوع هو إضافة للدور الرقابي، يهدف من خلاله إلى تقييم الأداء منهجا وسلوكا.

1-إشكالية الدراسة:

استنادا لما تم عرضه سلفا، بإمكان طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يمكن استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر (AGB)؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- على ماذا يعتمد تقييم الأداء المالي المصرفي؟
- ماهي أهم مميزات الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر؟

2-فرضيات الدراسة:

1. يعتمد تقييم الأداء المالي المصرفي على تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف.
2. ما يميز بنك الخليج الجزائر أن العائد على حقوق الملكية أعلى من العائد على الأصول.

3-أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع للمبررات التالية:

- يدخل هذا الموضوع في تخصص محل الدراسة الأكاديمية، وهو ما يجعل تخصيصه بالدراسة والبحث أمرا مستحسنا من الناحية الموضوعية إضافة إلى ذلك فإن الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سببا إضافيا لاختياره.
- طبيعة التخصص: نقدي وبنكي.
- الميول الشخصي لهذه المواضيع والرغبة في المبحث بهذا المجال.

4-أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي المصرفي.
- معرفة كيفية تقييم الأداء المالي لدى البنوك التجارية بصفة عامة، وبنك الخليج بصفة خاصة.
- تفادي الوقوع في الأخطاء.

5-أهمية الدراسة:

تبع أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته والذي يتطلب العديد من المحاولات الإحاطة لمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا.

كما تختل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي لتوطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطاته وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري اخضاع هذا القطاع للتحليل والتقييم لاعتماده المطلوب على أموال المودعين والمستثمرين في تمويل مختلف العمليات.

6-حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك التجارية الخاصة كبنك الخليج الجزائر **AGB**، أما الحدود الزمنية، فقد تمثلت في الفترة الممتدة بين 2013-2019، وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى البنك والمتاحة في موقعه الالكتروني.

7-منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يستوجب الجانب النظري الوصف بينها نستعمل التحليل في الجانب التطبيقي، وحتى نستطيع الاجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من معطيات وبيانات، سنلجأ إلى الاستعانة بمنهج دراسة حالة.

8-صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنوك ميدانيا، وذلك بحجة سرية الموضوع.
- عدم توفر القدر الكافي من الدراسات حول الموضوع في المكتبات الجامعية، إضافة إلى غيرها من المراجع كالكتب والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

9-هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسة للدراسة وقصد الإجابة عن الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي كما يلي:

- **الفصل الأول:** تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي المصرفي وأهدافه وشروطه وأهميته وأهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** أما هذا الفصل حاولنا فيه اسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على بنك الخليج الجزائر.

الفصل الأول

الادبيات النظرية والتطبيقية للدراسة.

تمهيد:

يعتبر الأداء مفهوما شاملا وهاما بالنسبة لجميع المنظمات، إذ يمثل الهدف الأساسي الذي يسعى كل مسير مهما كان مستواه التنظيمي إلى تحسينه، لكونه يعكس مستوى النجاح أو التفوق الذي حققته أو تسعى المنظمة إلى تحقيقه.

ونتيجة للتغيرات الكبيرة الحاصلة والمستمرة في بيئة المال والأعمال وبالأخص المنافسة الشديدة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، دفع بالمنظمات إلى الاهتمام بموضوع تقييم الأداء، ومزاد أيضا من هذا الاهتمام هو الرغبة في تحسين الأداء الذي لم يعد أمرا اختياريا تلجأ إليه الإدارة أو تنصرف عنه باختيارها، ولكنه أصبح شرطا جوهريا لبقاء المنظمة وعدم زوالها.

باعتبار أن البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، وتؤدي دورا رئيسيا في دعمه وتطويره، ووسيطا أكثر أمانا بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، فإن تقييم أدائها يعتبر ضرورة ملحة، لما له من أهمية بالغة في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك، والحكم مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له.

وذلك لتحسين وتطوير أداء البنوك بما يضمن استمرارها قوية قادرة على مواجهة المنافسة، ويبقيها جاهزة لتستوعب الامكانيات التقنية والتكنولوجية.

بناءا على ما سبق حاولنا هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي المصرفي.
- المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي المصرفي.

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من التغيرات المتسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك للقياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من بنك إلى آخر حسب الغرض من تقييم ونوعية المستفيدين منه.

حيث يركز المودعين على السيولة والمساهمون على الربحية، وهذا ما يجعله يزداد أهمية، وبالتالي سوف يتم التطرق إلى تقييم الأداء وأهدافه، وكذلك معرفة كيفية قياس الأداء المالي، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي المصرفي.
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي المصرفي.
- المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي المصرفي.

تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل العملية الإدارية خلال فترة القياس، وهي تعبر عن الحكم والنتيجة النهائية للنشاط خلال فترة معينة ومقارنة الأداء المخطط والكشف عن الانحرافات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

أولا-تعريف تقييم الأداء المالي المصرفي:

قبل التطرق إلى معرفة تقييم الأداء المالي يجب شرح بعض المصطلحات حول مفهوم الأداء المالي، ويتم ذلك فيما يلي:

1-تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه: الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة؛ أي القدرة على تحقيق النتائج التي تطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة[1].

2-تقييم الأداء:

يعرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الاجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة[2].

3-تقييم الأداء المالي المصرفي:

تقييم الأداء المالي المصرفي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة، بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المنبسط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات[3].

---

(1)- ثائر فتحي محمد وهدان، **أثار المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية** (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017، ص38.

(2)- رانيا عطار، **قياس المصارف الاسلامية السورية**، (دراسة تطبيقية: مصرف سوريا الدولي الإسلامي)، مذكرة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، ص2.

(3)- زاهير صبحي بشاق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية الاملة في فلسطين)، مذكرة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص20.

يعرف على أنه تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقيق الأهداف المخططة والمحددة مسبقا، بالإضافة إلى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية[1].

ويمكن تقسيم الأداء المالي إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي[2]:

أ-**الكفاءة (Efficiency)**: وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتحقيق المدخلات.

ب-**الفعالية (Effectiveness)**: وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف، وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الانتاجية.

ج-**الانتاجية (Productivity)**: فهي نسبة المدخلات إلى المخرجات أو إنها كمية الانتاج منسوبة لعنصر من عناصر الانتاج.

ثانيا-أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي:

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي فيما يلي[3]:

- يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته، وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي؛
- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

(1)- عزوزة أماني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)**، (دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 04، المجلد 1، جامعة قسنطينة2 ، الجزائر، 2017، ص84.

(2)- رانيا عطار، مرجع سابق، ص02

(3)- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص21.

ثالثا- أهداف تقييم الأداء المصرفي:

الهدف الأساسي لتقييم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد، كما تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفاعليتها، لمعرفة مدى نجاح الوحدة في تحقيق أهدافها، ومدى قدرتها على الاستمرار في العمل؛
- الكشف عن الانحرافات في نشاط الوحدة، وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها للنهوض بأدائها؛
- توجيه الإدارة نحو مواطن التحسين التي تحقق للمنظمة القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم مؤشرات عن أداء ومراكز المنافسين؛
- يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط المستقبلية التي من شأنها الحفاظ على الوحدات في السوق، حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلي؛
- إسهام عملية تقييم الأداء في التطوير الشامل للوحدة من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني منها الوحدة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، وتركيز جهود الإدارة نحو مواطن التحسين التي تعزز للوحدة قدرتها التنافسية؛
- تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداء من الوحدة، ثم الصناعة فالقطاع وصولا للتقييم الشامل.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة يمكن التطرق لأهداف أخرى أهمها[2]:

- يهدف نظام تقييم الأداء إلى تقريب النتائج من التوقعات والتنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات أداء كمحطات إنذار مبكر عن حدوث انحراف؛
- متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة، كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

(1)- رانيا عطار، مرجع سبق ذكره، ص 04.

(2)- نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الأداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018، ص 27-28.

- بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة؛
- توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية، مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في الاتجاه الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة.

رابعا-خطوات تقييم الأداء المالي المصرفي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[1]:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات (المصارف) خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن القوة والضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنة الأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات (المصارف) التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

خامسا-شروط تقييم الأداء المالي المصرفي:

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق أهداف إجراؤها يجب أن تتوفر الشروط التالية[2]:

(1)- توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة الإسراء، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الأردن، 2015، ص ص44-45.

(2)- نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 31-32

- الشمول: أي أن يكون نظام تقييم الأداء شاملا ويغطي كافة جوانب الأداء في البنك التجاري، ويعطي في نفس الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف البنك محل التقييم في جوانب الأداء كافة؛
- الوضوح: أن يعكس الوضوح في تبيان النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالبنك؛
- الترابط بين الأهداف: أن يحقق الارتباط بين أهداف البنك التجاري محل التقييم وأهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بالبنك على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجه؛
- الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء: بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو مسارات السير المرغوبة؛
- التمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وإلى تحسين الأداء؛ ورفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما بعد، وأن لا تقتصر العملية على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط؛
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، ومراعاة السهولة والبساطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛
- أن تمكن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من عمل اتصالات مفتوحة بين مختلف أطراف عملية التقييم بدون عوائق أو صعوبات؛
- أن يتوفر للبنك التجاري نظاما فعالا للمعلومات لدعم اتخاذ القرارات وتقييم الأداء والنتائج والانجازات، بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة، تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب، لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر في العملية الانتاجية؛
- وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الانتاجية والارتفاع بها إلى المستوى المطلوب؛
- وجود قيادة فعالية تتولى وضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات واتخاذ القرارات، وقيم وأخلاقيات العمل لتحقيق التميز.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي المصرفي.

يخضع الأداء المالي المصرفي لتأثير العديد من العوامل منها ما هو ذو طبيعة داخلية (العوامل التنظيمية)، وتتمثل في مختلف التغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المنظمة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ومنها ما هو

خارجي (العوامل البيئية) وتتمثل في مختلف التغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة المنظمة وتخرج عن نطاق سيطرتها، وفيما يلي أهم هذه العوامل هي[1]:

أولا-العوامل التنظيمية:

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصارف والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة.

1-حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

2-التكنولوجيا المستخدمة: لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث أنها تلعب دورا محوريا في أداء البنوك وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية[2].

3-الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق لعمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية وسمعة حسنة للمصرف.

ثانيا-العوامل البيئية:

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتقسم إلى:

1-البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

2-البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

3-البيئة الاجتماعية: وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف.

(1)- رانيا عطار، مرجع سبق ذكره، ص06.

(2)- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي المصرفي.

وهي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء.

تبرز في التحليل المالي أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغيير المؤشرات المالية، لأن الحكم على طبيعة تغيرها من سنة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها لمعايير أخرى معينة، ولأن قياس الأداء وحده لا يعطي أي معلومات جيدة أو مؤشرات ذات معنى عن المنشأة ما لم يقارن بمعايير محددة.

بناء على ذلك يمكن تقسيم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى[1]:

أولا-المعايير التاريخية:

تستمد هذه المعايير من أداء البنك في الماضي إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيه من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة بغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف والقوة في البنك لكي تتم معالجتها عن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها قياسا بتلك السنوات.

ثانيا-المعايير القطاعية:

هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي التي ينتمي إليه البنك، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع، حيث يجمع بينها خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها.

ثالثا-المعايير المستهدفة:

وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها موازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافا في الأداء المطلوب، ولابد من تشخيص مسبباته ومعالجتها، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما يكون البنك مبتعدا عنها، ويتحرك للوصول إليها.

رابعا-المعايير المطلقة:

تعبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، قد يعكس بعضها تقاليد سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجيا وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة، ومن الأمثلة عليها في قياس السيولة: نسبة السيولة.

(1)- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32.

وترجع الأهمية الاساسية للمعايير لأنها:

1. توفر وسيلة موثوق بها لتقييم أداء قطاع الأعمال.
2. تعمل على تحسين التخطيط الاستراتيجي وتوفر تقييما لنقاط القوة والضعف للمنشأة.
3. تحديد أهداف الأداء التي تعتبر نقطة تحدي (مثالية) وتحفز على الأداء الأفضل.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي.

يشكل تقييم الأداء جزءا ومرحلة من عملية مراقبة التسيير، يتم خلالها تقييم الانجازات التي حققتها المنظمة مقاربة بما كانت ترغب في الوصول إليها، حيث أن هذه العملية تتطلب وجود مؤشرات مرجعية تسمح بالحكم على أداء المنظمة، ومن ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية التي تسمح بتحسينه، إن هذه المؤشرات توضح لنا رقيما ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقيق الأهداف، وتعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات استعمالا في تقييم أداء المنظمات، ويوجد عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المنظمات، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا وسنخص بالذكر أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب التالية:

- ✓ المطلب الأول: النسب المالية.
- ✓ المطلب الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.
- ✓ المطلب الثالث: نموذج القيمة السوقية المضافة.

المطلب الأول: النسب المالية.

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، ومن المعلومات أن هناك عدد كبيرا من النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء في البنوك، ومن أهم تلك النسب المالية وأكثرها شيوعا نجد نسب النشاط، الربحية، السيولة، كفاية رأس المال، قياس المخاطر المصرفية.

أولا–نسب النشاط:

الهدف من استخدام نسب النشاط في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، هو معرفة مدى قدرة البنك التجاري على توظيف موارده المتاحة في مختلف الميادين والمجالات المناسبة في إطار السياسة العامة الاقراضية له، وفي ظل الظروف العامة التي تحيط به، سواء كانت هذه الموارد في شكل ودائع بمختلف أنواعها أو في شكل حقوق ملكية.

ومن بين أهم نسب النشاط نجد:

الجدول رقم 01: نسب النشاط في البنوك التجارية.

النسبة	طريقة حسابها	معناه
معدل توظيف الأموال المتاحة	(القروض+ الاستثمارات)/ (الودائع+ حقوق الملكية)	يقيس هذا المعدل مدى قدرة النبك على توظيف الودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات.
معدل إقراض الموارد المتاحة	القروض/ (الودائع+ حقوق الملكية)	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من أموال متاحة في شكل ودائع أو في شكل ودائع أو في شكل حقوق ملكية في تمويل الإقراض.
معدل استثمار الودائع	الاستثمارات/الودائع	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من أموال متاحة في شكل ودائع في تمويل الاستثمار.
معدل إقراض الودائع	القروض/الودائع	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من أموال متاحة في شكل ودائع في تمويل القروض الممنوحة.

المصدر: بوالكور نور الدين، **الاقتصاد البنكي**، مطبوعة أكاديمية جامعة سكيكدة، الجزائر، 2021، ص ص49 .50

ثانيا–نسب السيولة:

من الضروري أن يحافظ البنك دائما على نسبة معقولة من السيولة، وذلك لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء، وبالتالي فنسب السيولة بالبنك، تهدف إلى قياس مدى توفر السيولة لضمان مواجهة التزاماته تحت الطلب والقصيرة جدا والقصيرة، لأن في البنوك التجارية نجد جزء كبير من مطلوباتها هو دائما الطلب، باعتبارها تعتمد بشكل كبير في مواردها على الموارد غير الذاتية، وبالضبط على ودائع الأفراد وبالضبط على الودائع تحت الطلب، الأمر الذي يستوجب عليها أن تحتفظ بالحد الأدنى من النقود الجاهزة في خزائنها، من أجل مقابلة سحوبات عملائها من الأموال، سواء الفجائية أو العادية، والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى، فانخفاض السيولة الجاهزة بالبنك، وعدم قدرة على مواجهة طلبات عملائه من السيولة، يؤدي إلى فقدان الثقة بالبنك، ومن أهم نسب السيولة المستخدمة في البنوك التجارية نجد:

الجدول رقم 02: نسب السيولة في البنوك التجارية.

النسبة	طريقة حسابها	معناه
نسبة النقدية إلى الودائع الجارية	النقدية/الودائع التجارية	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الجاهزة على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية.
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	النقدية/اجمالي الودائع	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الجاهزة على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير.
نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى اجمالي الودائع	الاستمارات المالية قصية الأجل/اجمالي الودائع	تعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع لأجل وودائع التوفير.
نسبة النقدية في الصندوق ولدى البنوك الأخرى إلى اجمالي الموجودات	النقدية في الصندوق ولدى البنوك الأخرى/اجمالي الموجودات	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنوك الأخرى تغطية اجمالي الموجودات.
نسبة السيولة القانونية	قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة/ودائع البنك	تعكس هذه النسبة مدى سيولة البنك، فارتفاع هذه النسبة يوفر ضمان أكبر لحقوق المودعين، في حين أن انخفاض يخفض ثقة المودعين في البنك، ويشير إلى عسر مالي لدى البنك.
معامل السيولة	قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة/قيمة الموجودات	ارتفاع هذه النسبة يعني توفر درجة السيولة بالبنك وانخفاضها يعني انخفاض السيولة النقدية بالنبك

المصدر: بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص ص44 45.

ثالثا–نسب الربحية:

إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك يتركز في الأصول على تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ أن نسب الربحية تعتبر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتعكس مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام أصلها، وتحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك، وذلك لأسباب الآتية:

- مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء مخاطر عدم السداد، التي تتصل بالديون المعدومة، وما يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات في المحفظة المالية، أو المخاطر الناجمة عن التصفية الاجبارية عندما يصاب البنك بخسائر، وتوجه المودعين لطلب سحب ودائهم والمخاطر الأخرى.
- الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة الاحتياطيات ورأسمال البنك، من أجل التوسع في العمليات الاقراضية والاستثمارية بالنبك التجاري.
- إن الأرباح تعتبر مهمة وضرورية من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأسمال البنك، عن طريق شراء أسهمه، أو عن طريق اقتناء سنداته في حالة حاجته لتمويل عملياته المختلفة خاصة الاقراضية والاستثمارية أو من أجل التوسع.
- إن الأرباح توفر ثقة أكبر بالبنك التجاري، وبالتالي زيادة حجم التعامل معه، واتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه.

الجدول رقم 03: نسب الربحية في البنوك التجارية.

النسبة	طريقة حسابها	معناه
درجة استخدام الأصول	الفوائد الدائنة/اجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة قدرة الأصول على توليدها هامش ربح للبنك.
هامش الفائدة	(الفوائد الدائنة–الفوائد المدينة)/الأصول العاملة	تقيس هذه النسبة قدرة الأصول العاملة (كافة الأصول باستثناء النقدية والأصول الثابتة) على توليد هامش ربح للبنك، وبالتالي هذه النسبة تبين فعالية العمليات التي يقوم بها وكفاءته في ذلك، حيث كلما ارتفعت نسبة هامش الفائدة دل ذلك على تحسن الأداء وكفاءة أكبر.
هامش صافي الربح من الفوائد	صافي الربح بعد الضرائب/الفوائد الدائنة	تقيس هذه النسبة قدرة الفوائد الدائنة على توليد أرباح صافية للبنك التجاري.
العائد على الأصول **(ROA)**	صافي الربح بعد الضرائب/الأصول	يقيس هذا المعدل قدرة وحدة واحدة من الأصول على توليد الأرباح للبنك التجاري.

العائد على حقوق الملكية (حقوق الملكية أو حقوق المساهمين تتمثل في: رأسمال البنك واحتياطياته والأرباح غير الموزعة)(**ROE**)	صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية	يقيس هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد أرباح للبنك التجاري؛ أي أن هذا المؤشر يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين
نسبة هامش الربح الصافي (**PM**)	صافي الربح بعد الضرائب/اجمالي الايرادات	تقيس هذه النسبة ربحية وحدة نقدية واحدة مستثمرة من قبل البنك التجاري؛ أي تقيس قدرة الأموال المستثمرة من قبل البنك التجاري على توليد أرباحا صافية له.
معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضرائب/ اجمالي الودائع	يقيس هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في توليد أرباح صافية من ودائع الأفراد التي يحتفظ بها.
منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول (**AU**)	اجمالي الايرادات/ اجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة مدى الاستفادة من موجودات البنك التجاري في تحقيق الايرادات؛ حيث أن ارتفاع الهامش دلالة على الانتفاع من موجودات البنك وقدرة هذه الأخيرة على توليد إيرادات البنك.
مؤشر الرافعة المالية (**FLM**)	اجمالي الأصول/ اجمالي حقوق الملكية	يقيس هذا المؤشر في البنك حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز على الوفاء بالتزاماته خاصة التعاقدية منها، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، كل ذلك على أن البنك التجاري يعتمد في تمويل أصوله على الديون أكثر من اعتماده على حقوق الملكية، ما يبين أنه عند ما يحقق البنك التجاري أرباح من استخدامات أصوله، فإن العائد على حقوق الملكية سوف يرتفع، ولكن في نفس الوقت يدل على مخاطر رأس المال مرتفعة.

المصدر: بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص45 47.

رابعا–نسبة كفاية رأس المال:

إن أهم رأس المال الممتلك هي تغطية نسبة محدودة من الموجودات المصرفة، فرأس مال المالكين المستثمر في البنك يلعب دورها هاما في تحقيق الأمان لأموال المودعين، وتهتم نسب كافية رأسمال بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك، حين

طلبها من أموال المالكين، وبالتالي فإن كفاية رأسمال البنك التجاري دليل على أمانة وإمكانية مواجهته لالتزاماته، فرأس المال يؤدي دورا لا بأس به في امتصاص وتغطية الخسائر المتوقعة، وغير متوقعة التي قد تواجه البنك، وعليه فالبنوك التجارية التي لديها قاعدة رأسمال تتناسب مع حجم نشاطها وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، يمكنها أن تتحمل الخسائر وتتجاوزها وتستمر في تقديم خدمات المصرفية المختلفة لزبائنها، ومواجهة التزاماتها التعاقدية بصورة عادية.

ومن أهم نسب كفاية رأس المال المستخدمة نجد:

الجدول رقم 04: نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية.

النسبة	طريقة حسابها	معناه
نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول	حقوق الملكية/ اجمالي الأصول	تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة من اجمالي الأصول.
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة	حقوق الملكية/الأصول الخطرة (القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية)	هذه النسبة تقيس مخاطر رأس المال، وبالتالي تقيس قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على مواجه المخاطر التي يتعرض لها من جراء قيامه بعمليات الإقراض والاستثمار.
نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الودائع	حقوق الملكية/ اجمالي الودائع	هذه النسبة تبين لنا حجم مساهمة رأس مالي البنك اجمالي الودائع، وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين.
نسبة حقوق الملكية إلى جمالي الاستثمارات في الأوراق المالية	حقوق الملكية/ اجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية	تقيس هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية في البنك التجاري على تغطية البنك بخصوص استثماراته في الأوراق المالية أو بخصوص هبوط قيمة هذه الأوراق في الأسواق المالية.

المصدر: بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص ص48-49.

خامسا-نسب قياس المخاطر المصرفية:

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، ولعرض تحديد طبيعة هذه المخاطر في البنوك التجارية، لابد من معرفة طبية العمليات والأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس فيها البنك أعماله، وطبيعة معايير الرقابة المصرفية، وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها.

إن المخاطر التي يتعرض له البنك في آخر المطاف، هي عبارة عن تقلبات في القيمة السوقية للبنك، بمعنى آخر أن المخاطر المصرفية هي الفشل في تحقيق العائد، وتتضمن مفهومين أساسين هما: احتمال حدوث المشكلات والخسائر؛ ومدى تأثير البنك بهذه المشكلات والخسائر[1].

ومن بين المخاطر الأساسية التي يتعرض لها البنك التجاري نجد:

-**المخاطر الائتمانية:** هي احتمال عدم قدرة المقترض على سداد القرض وفوائده وفق الشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، وهذا الأمر قد يترتب عليه مشاكل في التدفقات النقدية الداخلية إلى المصرف والذي سيؤثر على سيولة المصرف، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والابتكارات التي تتبناها المصارف فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سببا رئيسيا في حالات فشل المصارف، والسبب في ذلك أن أكثر من 80% من ميزانية المصرف ترتبط بهذا الجانب من المخاطر.

-**مخاطر السيولة:** تتحدد مخاطر السيولة بمدى قدرة ودقة موظفي إدارة البنك التجاري في تقدير احتياجات البنك من السيولة، بحيث لا يضطر إلى البيع السريع للأوراق المالية، بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر.

-**مخاطر سعر الفائدة:** هي احتمال الخسارة التي من الممكن أن يتعرض لها البنك التجاري، والناتجة بالدرجة الأولى عن التغيرات والتدبدبات والتقلبات غير الملائمة في سعر الفائدة على الأسواق النقدية والمالية، فسعر الفائدة أحد أهم العناصر التي تؤثر على العوائد المصرفية، وكلما كان رأس مال الأرباح أكثر حساسية لسعر الفائدة، كلما كانت مخاطر أسعار الفائدة كبيرة جدا والعكس.

-**مخاطر رأس المال:** يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي وصول هذه الخسائر إلى المودعين والدائنين، وتهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التجارية، لأنه الضمان لحقوق المودعين والدائنين.

-**مخاطر التشغيل:** تأتي المخاطر التشغيلية في البنك التجاري، بسبب ضعف الإدارة وقراراتها؛ وقد تنجم عن هذه المخاطر خسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن عمليات داخلية ملائمة أو غير ملائمة للمعايير المصرفية، وتحدث مخاطر التشغيل بالبنك بسبب ضعف الإدارة العليا، وضعف قدراتها المعرفية ومشكلات أخرى، ترتبط بكفاءة العاملين وأجهزة التفتيش والرقابة الداخلية، وكذلك ضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية.

(1)- مريم حفظي حمزة الخفاجي، **تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف،** (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من 2005-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص34.

الجدول رقم 05: مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية.

نوع المخاطرة	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطرة الائتمانية	-صافي أعباء القروض/اجمالي القروض. -مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/اجمالي القروض. -مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد.
مخاطر السيولة	-الودائع الأساسية/ اجمالي الأصول. -الخصوم المتقلبة/ اجمالي الأصول. -سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسية اتجاه سعر الفائدة/ اجمالي الأصول. -الخصوم الحساسية اتجاه سعر الفائدة/ اجمالي الخصوم. -الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية. -اجمالي المركز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	-اجمالي الأصول/ عدد العمال. -مصروفات العمالة/ عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين/ اجمالي الأصول. -الشريحة الأولى في رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. -القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: خضراوي نعيمة: **إدارة المخاطر البنكية،** (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص48.

المطلب الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشرينين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المادة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة... وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية، وذلك تم اعتماد نموذج حديد يعرف نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والذي يعرف بأسلوب البدء من القيمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.

أولا–تعريف القيمة الاقتصادية المضافة:

يمكن تعريف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه:

مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض[1].

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)=الربح العامل الصافي بعد الضريبة –(رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث:

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة: وهو معيار للأرباح الاقتصادية.
- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:
  - حقوق المساهمين.
  - مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة).
  - أية أرصده ضريبة مؤجلة أخرى.
  - الشهرة المستهلكة.
- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأثير الموجود في الرأسمالية؛ أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيت المتوقعة، وقد تم اختيار العائد على حقوق الملكية في هذه الدراسة لتوفر البيانات المناسبة للنموذج[2].

ثانيا– أنواع القيمة الاقتصادية المضافة:

بما أن المعادلة السابقة مبينة على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين، وبالتالي فإن النتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادرا ما تكون معدومة، والاستفادة من ذلك في قياس النمو الحقيقي للربحية في الأجل الطويل، وذلك كما يلي[3]:

(1)– بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص52.

(2)– محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، (دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000)، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص92.

(3)– سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، (دراسة عينة من البنوك التجارة في الجزائر خلال الفترة (2001–2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص34..

1-القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) موجبة:

بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار، وبالتالي هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك.

2-القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) سالبة:

بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار، وبالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك.

المطلب الثالث: نموذج القيمة السوقية المضافة.

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة (البنك) ورأس مال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفق لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$MVA = \sum_{n=1}^{n} \frac{\text{EVA}}{(1+k)^t}$$

حيث أن:

MVA= القيمة السوقية المضافة.

EVA= القيمة الاقتصادية المضافة لرأسمال لفترة **t**.

K= التكلفة الوسيطة المرجحة لرأسمال في الفترة **t**.

من الأساليب المستخدمة أيضا في تقييم الأداء المالي الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس أثارها على الأداء الإداري للمشروع[1].

وهناك طرق متعددة لاحتساب معيار (MVA) على اختلاف أهداف التحليل، بحيث نجد طريقتين أساسيتين إحداهما تدعى طريقة صافي حقوق المالكين، والثانية تدعى طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة، ويمكن شرح كلا الطريقتين فيما يلي:

(1)- عزورة أماني، مرجع سبق ذكره، ص86.

أولا–طريقة صافي حقوق المالكين:

احتساب القيمة السوقية المضافة (**MVA**) بموجب هذه الطريقة يتسند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل، وتكون مساوية لقيمتها الدفترية، وعليه فإن القيمة السوقية المضافة (**MVA**) تكون:

القيمة السوقية المضافة (MVA)=القيمة السوقية لأسهم البنك–القيمة الدفترية لحقوق الملكية

وبالتالي:

1–القيمة السوقية المضافة (MVA) موجبة: يعني هذا أن البنك يرفع من قيمة حقوق المالكين ويعظم ثرواتهم من خلال خلق قيم وزيادة حجم رأس المال المستثمر.

2–القيمة السوقية المضافة (MVA)سالبة: يعني هذا أن البنك يخفض من قيمة حقوق المالكين ويقلص ثرواتهم، وبالتالي نقصان حجم رأس المال المستثمر.

ولكن على الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولتها، إلا أنه يعاب عليها أنها تفترض ثبات القيمة السوقية لديون البنك طويلة الأجل، ومثل هذا الافتراض لا يمكن قبوله لاسيما إذا كانت للبنك سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، وتتعرض قيمتها للتقلب بسبب تغيير معدلات الفائدة السوقية، لأن هناك عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسندات، بالإضافة إلى أنها لا تأخذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى؛ أي أنها لا تنظر إلى العوائد المتوقعة من فرص استثمارية ذات مخاطرة مماثلة.

ثانيا–طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة:

من الحقائق العلمية في أدبيات الفكر الاقتصادي والمالي المعاصر أن البنوك تحقق زيادة في ثروة المساهمين عندما يكون معدل العائد المتحقق أكبر من كلفة رأس المال؛ أي بمعنى أن البنوك التي يباع سهمها في السوق بعلاوة، يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة والعكس صحيح، وطبقا لهذا المفهوم فإن البنك الذي له قيمة اقتصادية مضافة موجبة، يكون له قيمة سوقية مضافة موجبة أيضا والعكس صحيح، لذلك ووفقا لهذه العلاقة الطردية فإن القيمة السوقية المضافة (**MVA**)، هي القيمة الحالية الاقتصادية المضافة (**EVA**) للبنك والمتوقعة مستقبلا، بمعنى أخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المتحقق (**EVA**) بمعدل خصم مساوي إلى المستوى الموزون لكلفة رأس المال (**WACC**) وفق المعادلة التالية:

$$\mathbf{MVA} = \frac{\boldsymbol{EVA_1}}{(\mathbf{1}+\boldsymbol{WACC})^{\mathbf{1}}} + \frac{\boldsymbol{EVA_1}}{(\mathbf{1}+\boldsymbol{WACC})^{\mathbf{2}}} + \frac{\boldsymbol{EVA_3}}{(\mathbf{1}+\boldsymbol{WACC})^{\mathbf{3}}} + \cdots = \frac{\boldsymbol{EVA_N}}{(\mathbf{1}+\boldsymbol{WACC})^{\boldsymbol{N}}}$$

وتجدر الاشارة هنا أن العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة (**EVA**) والقيمة السوقية المضافة (**MVA**) لها مضامين في تحديد القيمة السوقية للبنك، وبالتالي يمكن إعادة صياغة معادلة صافي حقوق المالكين مع طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة وفق الشكل التالي:

القيمة السوقية المضافة (MVA)= القيمة الدفترية لحقوق الملكية+ القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة

وبذلك فإن القيمة السوقية للبنك بالنسبة لحقوق المالكين، تعتمد بشكل أساسي على القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وأن المستثمرين يدفعون السعر لأسهم البنك وفقا للعلاوة أو الخصم الذي تحققه القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة الدفترية لحقوق المالكين[1].

(1)- سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

من أجل تكوين إطار نظري مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالة في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، ومن خلال المسح المكتبي للعديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، حيث تم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية نظرا لأهميتها والتي تخدم متغيراتها، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع في البيئة المحلية والعربية والأجنبية، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب التالية:

- ✓ المطلب الأول: الدراسات المحلية.
- ✓ المطلب الثاني: الدراسات العربية.
- ✓ المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

لقد حضي موضوع تقييم الأداء المالي المصرفي بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات المحلية، وهذا نظرا لأهميتها ومن خلال مراجعة العديد من الأدبيات، تم اختيار مجموعة الدراسات المحلية المتعلقة بموضوع دراسة البحث الحالي.

أولا–دراسة (تمية سهام 2014): حول تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج **Camels**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008–2012) بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، وقد عالج هذه الدراسة تحت الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة وتطبيق معيار **Camels** في تحسين وتقييم أداء البنك، وقد تطرق الباحث لأهم مفاهيم معيار Camels تقييم الأداء والبنوك التجارية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج التالية أن يتميز نموذج Camels بعناصر مالية فنية وإدارية، يمكن من خلالها تقييم أداء البنك ويصدر البنك الوطني الجزائري تعليمات، وهي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك التجارية.

ثانيا–دراسة (مسعودي 2015): حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد عالجت هذه الدراسة تحت الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة العائد والمخاطرة في تقييم الأداء المالي للبنوك، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال العائد والمخاطرة، وقد اشتملت عينة الدراسة على البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة من 2009–2012، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ضرورة تبني البنوك لقواعد الافصاح والشفافية، ومواكبة التكنولوجيا التي يشهدها العالم.
- ضرورة التحكم بالمخاطر، من خلال وجود إدارة مخاطر مختصة داخل البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

بما أن ما يميز البحث العلمي هو أن يتيح المجال للتعرف على وجهات نظرا لأخرين، كما تعد الجهود المعرفية السابقة من الأمور المهمة لأية دراسة جديدة، ومن خلالها يتم التعرف على ما انتهت عليه تلك الجهود، ومعرفة ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات وتحديد الفوائد منها، لذا تم اختيار مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة البحث الحالي في الجانب العربي.

أولا–دراسة (الناصر بانه وليد 2010): حول تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سوريا، باستخدام مؤشرات CAEL، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب سوريا للفترة (2006–2010)، وقد عالجت هذه الدراسة تمت الاشكالية التالية: هل هناك فرق في الأداء المالي للمصارف الخاصة في سوريا، استنادا إلى تطبيق المذكور والذي يشار إليه اختصار بـ CAEL، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى قياس الاختلافات

النسبية للمصارف الخاصة في سوريا تبعا لكفاءاتها استنادا إلى مؤشرات النموذج، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل هو الأفضل مقارنة مع المصارف الأخرى.

ثانيا–دراسة (شاهين 2005): حول أثر تطبيق نظام المصرفي الأمريكي (CAMELS)، لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية، حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، وقد عالجت هذه الدراسة تحت الاشكالية التالية: كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج التقييم المركب (**CAMELS**) في دعم فعالية الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تقوم به السلطة على مؤسسات القطاع المصرفي، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى بناء وتطوير نظام داعم لعميات الرقابة والتفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي، بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييم (CAMELS) بشكل جوهري ايجابيا وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.
- ويعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية، ومما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج عناية واهتمام أكثر.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية.

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي المصرفي لما لها من أهمية كبيرة لذا اخترنا مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة البحث الحالي من الناحية الأجنبية.

أولا–دراسة (ABBAS AND OTHERS2014) حول Financial pervrmace of banlxs in pakistan of ter merger and acquisition "الأداء المالي للبنوك في باكستان بعد الاندماج والاستحواذ"، قد عالجت هذه الدراسة تحت الاشكالية التالية: كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك بعد الاندماج والاستحواذ في باكستان، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تقييم الأداء المالي للبنوك في باكستان بعد الاندماج والاستحواذ، وتقييم تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على أداء القطاع المصرفي في باكستان، حيث جمعت البيانات المالية والمحاسبة لـ10 بنوك من تحليل البيانات المالية من قبل بنك الدولة الباكستاني، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: عدم حدوث تحسن في الأداء المالي للبنوك بعد عمليات الاندماج والاستحواذ، وأن تكون انخفاض في الربحية، الكفاءة، السيولة، ونسبة الرافعة المالية في معظم البنوك وتشير الدراسة إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ لم تحقق أداء جيدا في باكستان.

ثانيا– دراسة (Sarpal and al, 2010) حول

« performance Analysis of nationalized Banlisin INDIA : An application of CAMEL Model », lovely professionnel university, 2010.

تحليل الأداء من البنوك المؤممة في الهند تطبيق من طراز الجمل الجامعة المهنية الجميلة، 2010، وقد عالجت هذه الدراسة تحت إشكالية: كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMEL، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تقييم أداء المصارف الهندية مستخدمة نموذج CAMEL على اعتبار القطاع المصرفي في الهند من أسرع القطاعات نموا وأكثرها تعقيدا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- اعتبار نموذج الدراسة نموذج تشخيصي وأداة إدارية لقياس كفاية، رأس المال وجودة الأصول والربحية والإدارة والسيولة.

خلاصة:

يحتل تقييم الأداء المالي المصرفي أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظرا لندرة الموارد الاقتصادية ومالية مقارنة باحتياجات كبيرة لها لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك، وكيفية استخدام الموارد المتاحة لهم كأفضل استخدام.

ومنه فإن اعتماد قياس وتقييم الأداء قبل البنوك يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات، وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو كيفية لمعالجتها بإضافة إلى رسم السياسات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو كيفية لمعالجتها بالإضافة إلى رسم السياسات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو كيفية لمعالجتها بالإضافة إلى رسم السياسات المناسبة لرفعه وتحلي مستوى الأداء، على عكس حالة عدم ممارسة تقييم داخل بنوك التجارية وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة في اقتصاد السوق والتقلبات والأزمات فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط والوقوع.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

تمهيد:

يعد القطاع المالي والبنكي من أهم القطاعات وأكثرها استجابة لتطورات الاقتصادية العالمية، لذلك عمدت الجزائر لإجراء العديد من الاصلاحات لتحسين مستوى أداء بنوكها.

حيث شهد العقدين الأخيرين تغيرات سريعة وتقدما تكنولوجيا هائلا ساهم في تحسين تقييم الأداء، ويعتبر بنك الخليج الجزائر كغيره من البنوك التجارية، يعمل على ادخال الأداء المالي وتطور تقييمه في نمط التسيير من خلال استخدامه لأحداث التكنولوجيات على مستوى وكلاته لتسهيل خدماته وتوفير الوقت والجهد في أن معا.

ومن خلال ما سبق سنحاول اسقاط دراستنا النظرية للموضوع والمتمثل في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر على إحدى البنوك في الجزائر والمتمثل في بنك الخليج الجزائر (AGB).

الذي يعد أحد أهم المصارف في الجزائر، فهو مصمم ومنظم بطريقة عصرية ويستخدم تقنيات حديثة وعالية الدقة والجودة لأجل استقطاب المزيد من الزبائن من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى، كما يعتبر من أهم المصارف الأجنبية الرائدة في الجزائر يفضل أساليب عمله الجيدة والمتطورة.

بناءا على ما سبق حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث التالية:

- **المبحث الأول:** لمحة عن بنك الخليج الجزائر (AGB).
- **المبحث الثاني:** تحليل هيكل استخدامات وموارد بنك الخليج الجزائر (AGB).
- **المبحث الثالث:** إتقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر باستخدام نموذج **Dupont**).

المبحث الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر.

يعد بنك الخليج أحد أهم المصارف في الجزائر، ويسعى المصرف إلى ترقية الخدمات المصرفية في الجزائر لإشباع رغبات عملائه، كما يعتبر من أهم المصارف الأجنبية الرائدة في الجزائر بفضل أساليب عمله الجيدة والمتطورة وأيضا بفضل الخدمات المالية المتطورة التي يقدمها وترتبط قوة ونجاح المصرف في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر من التكنولوجيات تقدما، حيث سوف يتم إعطاء لمحة عن بنك الخليج الجزائر، وذلك من خلال التعريف ببنك الخليج الجزائر وأهم وظائفه بالإضافة إلى هيكل التنظيمي، وذلك وفق المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** التعريف ببنك الخليج الجزائر.
- **المطلب الثاني:** وظائف بنك الخليج الجزائر.
- **المطلب الثالث:** الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.

المطلب الأول: التعريف ببنك الخليج الجزائرAGB.

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك البارزة في الساحة البنكية بالجزائر، وهذا لقيام البنك بالعديد من النشاطات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، حيث ترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما.

أولا-نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر:

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم المجموعة الكويتية للأعمال.

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، أسس بنك الخليج الجزائر من صرف بنك الخليج المتحد ببنك تونس العالمي، وبنك الأردني الكويتي كل هذه البنوك المؤسسة، تنتمي إلى مجموعة KIPCO، الذي يوجد مقره ببن عكنون، طريق MAKLE سيدي مرزوق رقم 17، الذي جاول فيها بعد إلى دالي ابراهيم طريق الشرافة حوش كاونش، (بطريق الشراقة).

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطات البنكية منذ مارس 2004، وهو يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا وبنكيا ذو كفاءة وجودة كبيرة.

بتاريخ 2009/04/26 تم إحالة حصص في بنك الخليج الجزائر هي بنك الخليج الاتحاد BSC INTOGULF BANK، شركة مساهمة بحرينية تملك **60%** من رأس مال بنك الخليج الجزائر شركة مساهمة كويتية مقرها الاجتماعي في دولة الكويت ليصبح رأس مال بنك خليج الجزائر مقسما إلى البنوك التالية:

بنك برقان 60%، بنك التونسي العالمي **30%**، بنك الأردني الكويتي **10%**.

إن بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال قدره 6.500.000.000، موزع على 3بنوك سبق ذكرهم ذات سمعة عالية في المجال البنكي[1].

1-المساهمون في بنك الخليج الجزائر:

يساهم في بنك الخليج الجزائر ثلاثة بنوك تتمثل في بنك برقان وبنك تونس العالمي والبنك الأردني الكويتي.

(1)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.agb.dz

بنك برقان (Burgan Bank):

تضم مجموعة بنك برقان خمسة بنوك عاملة في منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي بنك برقان الكويت، بنك برقان تركيا، مصرف بغداد، بنك الخليج الجزائر، وبنك تونس العالمي، وللمجموعة وجود في ستة بلدان وشبكة كبيرة من الفروع تصل إلى 180 فرعا في الكويت، وتركيا والجزائر، والعراق وتونس ولبنان.

وتم تأسيس بنك برقان، الذي يعد من أحدث وأنشط المصارف التجارية في دولة الكويت وثاني أكبر بنك من حيث الأصول في عام 1977، وهو يستمتع بقاعدة واسعة من عملاء خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المصرية والخدمات المصرفية الخاصة[1].

بنك تونس العالمي (Tunis international):

تم تأسيس بنك تونس العالمي في شهر جوان من العام 1982، وكان الشركة المصرفية المرخصة بالكامل الأولى في تونس، يعمل البنك تحت إشراف البنك المركزي التونسي وعضو في جمعية المقاصة في تونس والبنك هو مصرف خارجي خاص.

وهو يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد بما في ذلك: عمليات الصرف الأجنبي والسوق النقدية في كل المعاملات القابلة للتحويل، وتمويل التجارة الدولية والخدمات الشخصية العمليات التجارية والاستثمارية وبطاقات الدفع الدولية (visa)(express American) ... إلخ.

لديه مكتب تمثيلي في طرابلس ويملك حصة 30% في بنك الخليج الجزائر والمساهم الرئيسي في بنك (TIB) وهو بنك البرقان بصحة 60% من رأس المال[2].

البنك الأردني الكويتي (Jatan Kuwait Bank)

تأسس في عام 1976 يعمل بنجاح في النظام البنك الأردني وهو بنك تجاري يوفر لعملائه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية، موزعة عبر شبكة من 48 وكالة في الأردن واثنين أخرين في فلسطين وقدر بحصة قدرها 10% في رأس مال بنك الخليج الجزائر في ماي 2008، البنك الأردني الكويتي (JKB)[3].

(1)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.burgan.com

(2)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.tib.com

(3)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.jkb.com

الجدول رقم 06: تقسيم برأسمال بنك الخليج الجزائر (AGB).

رأسمال بنك برقان Burgan Bank	%60
رأسمال البنك التونسي الدولي Tunis internation Bank	%30
رأسمال البنك الأردني الكويتي Jor don Kuwait Bank	%10
المجموع	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الخليج على الموقع www.agba.bank.com

الشكل رقم 01 حصص المساهمون في بنك الخليج الجزائر

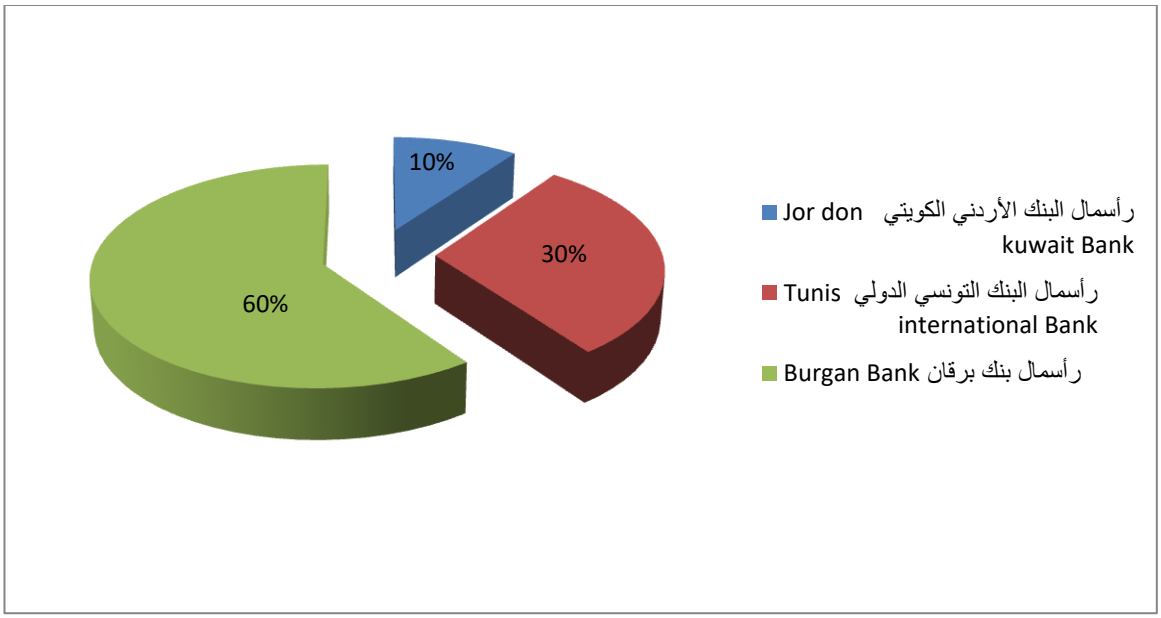

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد بيانات بنك الخليج على الموقع www.agba.bank.com

ثانيا-خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر AGB:

1-خصائص بنك الخليج الجزائر:

يتمتع بنك الخليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

بنك تجاري للمؤسسات: وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق البنك الخليج الجزائر بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات لشركات الاقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة.

(1)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.agb-bank.com

بنك الأفراد: يفتح بنك الخليج الجزائر أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

بنك الخدمات: يوفر البنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي مكتسبة من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه، مثل سويفت SWIFT، المعاملات المصرفية الالكترونية بين الوكالات... إلخ.

بنك ذو شبكة بنكية واسعة: التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية الجزائرية.

2-أهداف بنك الخليج الجزائر:

من أهم الأهداف المسطرة لبنك الخليج الجزائر نذكر ما يلي[1]:

أ-يلتزم بنك الخليج الجزائر التزاما راسخا لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفية:

حيث ومنذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في البنك لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الإستخدامات الإلكترونية الحديثة المستعملة في البنك هي:

- البطاقات ما بين بنوك CIB CARD.
- بطاقة الفيزاكارد VISA CARD.
- بطاقة القولدن كارد GOLD EN CARD.
- البطاقات الكلاسيكية CALSSIC CARD.
- بقاقة الفيزا للدفع المسبق VISA CARD PREPAID.

ب-السعي إلى تعظيم قيمة موجودات:

ويعتبر هذا الهدف من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي أو وطني، حيث يعتبر تعظيم الربح من أولويات بنك الخليج الجزائر والتي تعمل على تحقيقها منذ دخولها للسوق النقدية الجزائرية.

ت-تلبية جميع احتياجات العملاء:

أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عائق النبك وعلى رأسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل وبأحسن صورة .

(1)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.agb-bank.com

ويتجسد هذا الهدف من خلال توفير جميع الخدمات وتلبية طلبات العملاء من منح القروض وتسليم الودائع ودفاتر الشيكات... إلخ، وهو ما يسعى البنك لتحقيقه.

ث-توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد:

يسعى بنك الخليج الجزائر إلى زيادة عدد وكالته في أرجاء الوطن، وذلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين، خاصة وأنه لكسب مكانة في السوق وجب عليه الظهور بقوة، وفي كل مكان لذلك نلاحظ تطورا ملحوظا في زيادة شبكات البنك في الجزائر منذ 2003 إلى يومنا هذا.

ج-السرعة في الأداء:

القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية.

ح-العمل على تطوير منتجات جديدة:

وذلك من خلال منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

المطلب الثاني: وظائف بنك الخليج الجزائر.

يقوم بنك الخليج الجزائر بمجموعة من الوظائف التي يستهدف من خلالها استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن، وذلك عن طريق القيام بتوفير الخدمات المقدمة، ومن بين هذه الوظائف يمكن ذكرها ما يلي[1]:

- جمع الودائع في أشكالها وأنواعها.
- منح القروض في كل أشكالها وأنواعها قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، قروض بتوقيع (منح كفالات افتح اعتمادات مستندية تقدم ضمانات توقيعية.
- فتح حسابات للزبائن، فتح حسابات للمديونين، فتح حسابات للمؤسسات، الودائع.
- منح قروض مثل:
  - قرض مهنة **proline** سلام: وهو قرض لتمويل احتياجات الاستغلال (التمويل الودائع).
  - قرض مهنة **proline** مرابحة: وهو قرض لتمويل احتياطات المؤسسة لشراء معدان ومركبات آلية.
  - **Crédit bail:** وهو يندرج ضمن فئة القروض للمؤسسة فكل عام تزيد وتتنوع مشاركة ومساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني، من حيث طبيعة القرض خاصة المتعلقة منها بقطاع الأعمال المالية، وسجلت منه 2013 بداية وانطلاق خط أعمال جديد بالنسبة للبنك هو لتأجير المعدلات وهي خدمة مطلوبة جدا من عملاء البنك بالنظر إلى إيجابياتها، جاء هذا النوع

(1)- بيانات بنك الخليج على الموقع www.agb-bank.dz

من التمويل كاستجابة لطلب فئة محددة من العملاء، يرغبون في الانخراط في استثمارات منقولة أو غير منقولة ولا تملك ضمانات كافية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.

للبنك هيكل تنظيمي منظم وواضح المعالم يبرز أهم أقسامه المتمثلة في ثلاثة أقسام رئيسية تشمل مجلس الإدارية الذي يضم الرئيس ونائبه وثلاثة أعضاء، ثم تأتي بعد تلك اللجنة التنفيذية التي تضم المدير العام، نائب المدير العام المكلف بالإدارة المالية والعمليات، ونائب المدير العامل المكلف بالقروض والشبكة التسويق والتنمية، وأخيرا الإدارة حيث يضم كل قسم مجموعة من الرؤساء والمسؤولين، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.

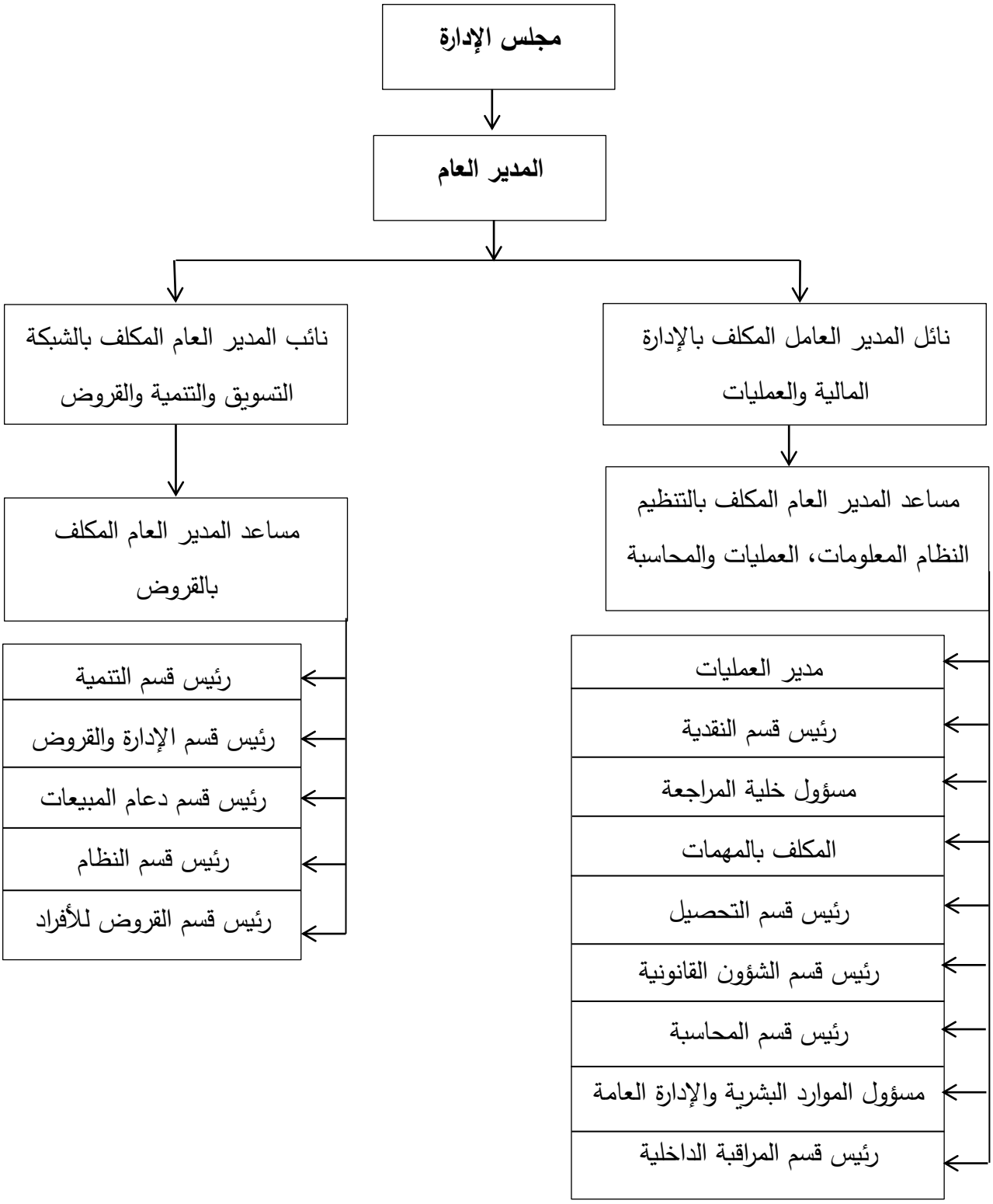

المصدر: بيانات بنك الخليج على الموقع www.agb-bank.com

المبحث الثاني: تحليل هيكل استخدامات وموارد بنك الخليج الجزائر AGB.

تعد القوائم المالية مدخلات لعملية التحليل المالي، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات لنظام المحاسبي لهذا كان من الضروري عرض هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها، لتكون أكثر قائدة لعملية اتخاذ القرارات، وبما يساعده في تقييم الأداء المالي المصرفي، خاصة إذ كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية للمركز المالي، فهي تقوم بمساعدة الأطراف المتعلقة مع المؤسسة بالاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية التي تقدهم في عملية بناء قرار اقتصادي سليم، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر من الفترة (2013-2019)، وهذا لتكون المعلومات المقدمة أكثر وضوحا ودقة، وذلك وفقا للمطالب التالية:

- المطلب الأول: تحليل استخدامات بنك الخليج الجزائر.
- المطلب الثاني: تحليل موارد بنك الخليج الجزائر.
- المطلب الثالث: تحليل اجمالي إيرادات بنك الخليج الجزائر.

المطلب الأول: تحليل استخدامات بنك الخليج الجزائر.

وهي التي تزود المصرف بالخدمات والمنافع في المستقبل والتالي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق تدفقات نقدية.

ويمكن عرض التغيرات في حجم الأصول خلال الفترة المدروسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: تحليل الاستخدامات خلال الفترة (2013-2019)

مليون دينار جزائري

السنة / البيانات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الأصول	138962534	1768962534	177377511	189382415	256860824	263014791	257068083
نسبة التغير%	-	%27.24	%27.64	%36.28	%84.884	%89.27	%84.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013-2019).

من الجدول السابق نلاحظ أن الأصول (الاستخدامات) خلال الفترة المدروسة تنمو بمعدلات متضاعفة تقريبا، حيث أعلى مقدار للنمو في سنة 2018 بنسبة تغير قدرها 89.27%، وهذا ما يعزز المركز المالي لبنك الخليج الجزائر، ويمكن تفسير هذا النمو بقدرة بنك الخليج الجزائر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم تشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى وبما يحقق النمو الرأسمالي المصرفي وزيادة حصة السوقية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للمصرف، ويعزز سمعته في السوق لكفاءته في زيادة أصوله.

شكل رقم 03: تحليل الاستخدامات خلال الفترة (2013-2019).

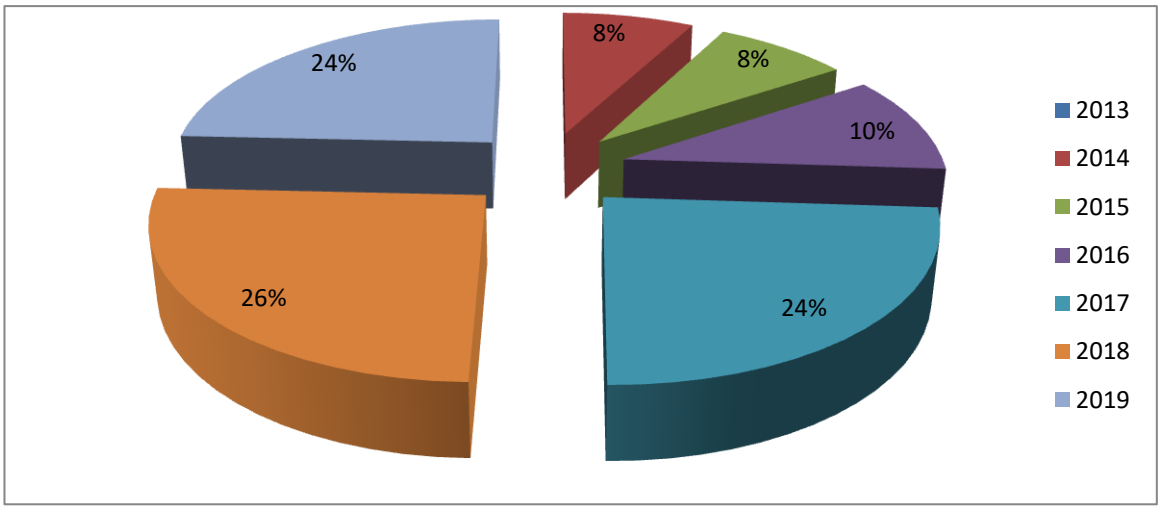

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

المطلب الثاني: تحليل موارد بنك الخليج الجزائر.

إن رأس المال هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك، وبه يتم تأسيس البنك، واتجاه السكان الاعتباري له، وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، وتوفير كافة المستلزمات الأولية.

ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس، لكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي، وأيضا له وظيفة الائتمان والحماية، لذلك كان لابد من أجل تقييم الداء المالي للبنك محل الدراسة من تحليل ودراسة التغيرات في رأس المال.

الجدول رقم 08: تحليل الموارد خلال الفترة (2013-2019)

مليون دينار جزائري

السنة / البيانات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال	15632939	14860043	14478055	13631793	14637975	15737168	27640990
نسبة التغير %	-	%4.94-	%7.38-	%12.80-	%6.36-	%0.66	%76.81-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013-2019).

من الجدول السابق نلاحظ أن رأس مال بنك الخليج الجزائر قد ازداد من سنة 2013 إلى 2019 بنسبة تغيير قدرها 76.81%، ويمكن تفسير ذلك بأن بنك الخليج الجزائر بد زاد رأس ماله في ذلك العالم، الأمر الذي

يعزز المركز المالي للبنك، مما يعني أن بنك الخليج الجزائر يحتل مكانة مرموقة في السوق، وأنه يكتسب ثقة المتعاملين معهد الأسس لم يترددوا في المساهمة فيه.

شكل رقم 04: تحليل الموارد خلال الفترة (2013-2019)

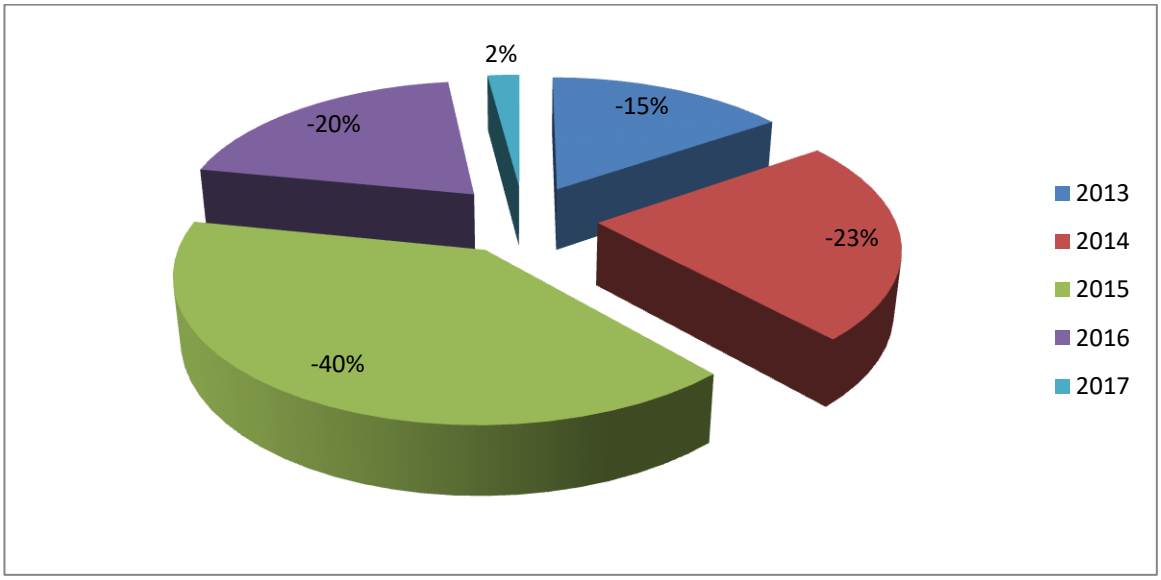

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 08.

المطلب الثالث: تحليل اجمالي إيرادات بنك الخليج الجزائر.

الايرادات هي مقدار زيادة الأصول أو بنقص الخصوم أو كليهما معا خلال مدة زمنية معينة بشرط أن تنشأ عن إيداعات أو سحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو الجارية أو التوفير، ولا عن شراء الموجودات بهدف الاقتناء، ويمكن عرض التغيرات في الإيرادات خلال الفترة المدروسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم 09 تحليل الإيرادات خلال الفترة (2013-2019)

مليون دينار جزائري

السنة / البيانات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الايرادات	10520317	10579594	10899778	10403387	13566705	16806317	8781152
نسبة التغير %	-	%0.56	%3.60	%1.11-	%28.95	%59.75	%78.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013-2019).

من الجدول السابق نلاحظ أن الايرادات خلال سنوات الدراسة قد حققت معدلات تصاعدية، حيث بلغت أعلى نسبة تغير لإجمالي الإيرادات في سنة 2019 قدرت بـ78.52%، ويمكن تفسير ذلك بأن بنك الخليج الجزائر يقوم باختيار المجالات الاستثمارية الفعالة لتوظيف الأموال المتاحة لديه، بما يحقق هدفه وأهداف المودعين لديه

شكل رقم 05: تحليل اجمالي الايرادات خلال الفترة (2013-2019)

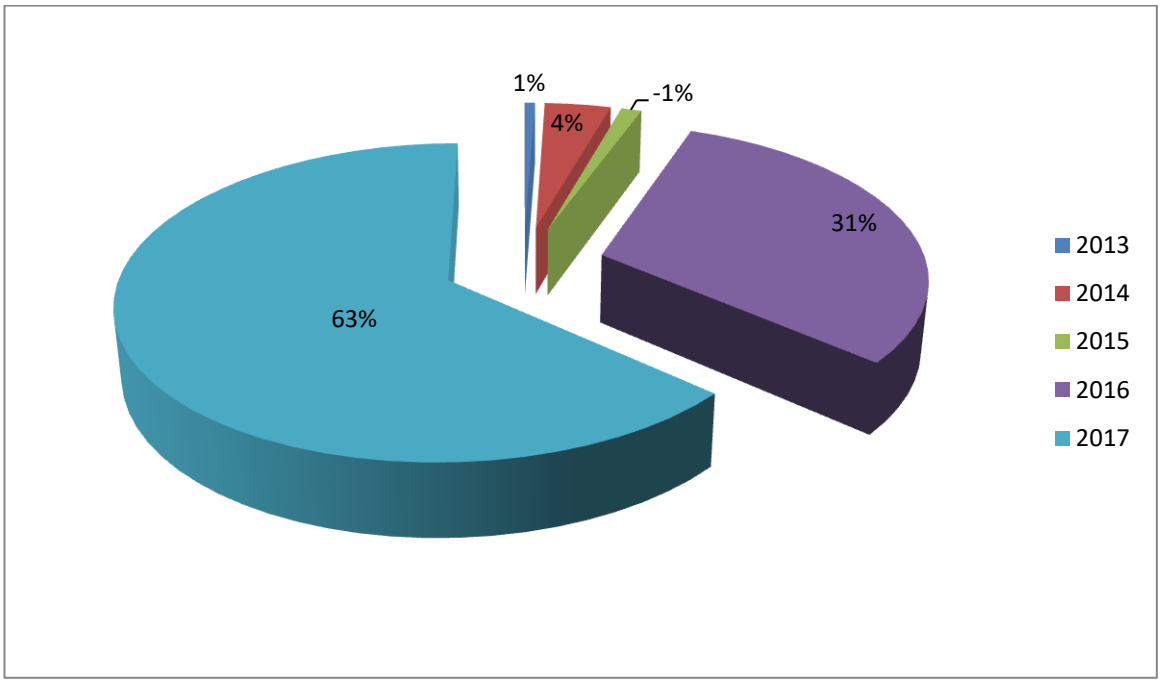

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر لاستخدام نموذج Dupont.

يعود استخدام هذا النموذج إلى بداية سبعينات القرن الماضي من طرف ديفيد كوول في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، حيث تم الاعتماد على نموذج دوبونت (Dupont system) لحساب العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء بشكل عام.

يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وانتاجية الأصول على ربحية الأصول، أو على ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما، هامش الربح الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة وقدرة التحكم في تكاليف البنك، ومعدل دوران الأصول ويسمى منفعة الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، حيث كلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على جوة الأصول[1].

(1)- نورالدين بوالكور، **الاقتصاد البنكي مدخل تحليل تقييمي معاصر**، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص ص 130 131.

المطلب الأول: الخطوة الأولى لنموذج Dupont.

في الخطوة الأولى لهذا النموذج يتم شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول وهامش الربح ومعدل دوران الأصول أو ما يصطلح عليه بمنفعة الأصول، ويقاس العائد على الأصول وفقا للمعادلة التالية[1]:

العائد على الأصول (ROA) = هامش الربح (PM)× معدل دوران الأصول (UA)

أي:

ROA= PM x UA

ويقاس هامش الربح وفقا للمعادلة التالية:

هامش الربح (PM)= صافي الدخل/اجمالي الايرادات

بينما يقاس معدل دوران الأصول بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول (UA) = اجمالي الايرادات/اجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد الأصول (ROA) =(الدخل الصافي/اجمالي الإيرادات)×(اجمالي الإيرادات/اجمالي الأصول)

وبمعنى أخرى:

العائد على الأصول (ROA)=(الدخل الصافي/اجمالي الأصول)

هذه الصيغة تركز الانتباه على مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء، فضلا إذا حقق بنك ما عائد على الأصول مرتفعا فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول، وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو انتاجية الأصول، أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما[2].

(1)- نور الدين بوالكور، مرجع سابق، ص ص131 132.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 132 133.

المطلب الثاني: الخطوة الثانية لنموذج Dupont.

في الخطوة الثانية لهذا النموذج، يتم شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية[1]:

$$ROE = ROA \times FLM$$

أي أن الفرق بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ينتج عنه مؤشر الرافعة المالية، التي يقاس بالعلاقة التالية:

مؤشر الرافعة المالية (FLM)=اجمالي الأصول/حقوق الملكية

وعن طريق ضرب العائد على الأصول بمؤشر الرافعة المالية فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية(ROE)=(صافي الدخل/اجمالي الأصول)×(اجمالي الأصول/حقوق الملكية)

بمعنى آخر:

$$ROE = FLM \times PM \times UA$$

ويمتاز هذا النموذج بالمرونة إذا أنه يمكن من تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، إضافة إلى أنها تعمل على ربط العلاقة ما بين العائد والمخاطر.

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، فإذا ما حققت مؤسسة ما عائدا على حقوق الملكية مرتفعا فيمكن أن تكون سبب هذا الارتفاع يرجع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كليهما، فإن كل السبب الرافعة المالية فإن هذا يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبطة لتحقيق هذا المستوى من العائد، أما إذا كان السبب العائد على الأصول، فإن هذا يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات ربحية بنك AGB باستخدام Dupont.

تعتبر مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، لأنها تعطي إجابات نهائية عن كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف، حيث يظهر تحليل الربحية الأثار المشتركة للأداء السيولة والمديونية وإدارة

(1)- الهبيل نهادنا هض فؤاد، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA**، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص ص 45 .47

الموجودات، يتم التوصل إلى قياس الأداء المالي للبنوك التجارية، بتحيل الربحية من خلال مجموعة من النسب المستخرجة والمشكلة من واقع القوائم المالية للبنوك التجارية وعليه، فإن الاعتماد على نظام دوبونت لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، يتبع من تحليل وقياس كفاءة البنوك التجارية في تحقيق الربحية، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة المصرفية في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية هذه الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، ومن أهم النسب المالية المتعلقة بهذا المجال نجد:

الجدول رقم 10: النسب المالية المستخدمة في نموذج Dupont.

	النسبة	طريقة حسابها
كفاءة الأرباح	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	الربح الصافي/اجمالي حقوق الملكية
	معدل العائد على الأصول (ROA)	الربح الصافي/اجمالي الأصول
	منفعة الأصول (AU)	اجمالي الايرادات/اجمالي الأصول
	معامل الرافعة المالية (EM)	اجمالي الأصول/اجمالي حقوق الملكية
كفاءة التكاليف	هامش الربح الصافي (PM)	الربح الصافي/اجمالي الايرادات

المصدر: بوالكور نور الدين، مرجع سابق، ص ص 104 105.

للقيام بتقييم الأداء المالي لبنك AGB تم استخراج البيانات من القوائم المالية لهذا البنك، خلال الفترة (2013، 2019)، وقد تمثلت هذه البيانات في: إجمالي حقوق الملكية، إجمالي الأصول، اجمالي الايرادات، الربح الصافي.

أولا-تقييم كفاءة أرباح لبنك ABG **خلال الفترة (2013، 2019):**

تم قياس ربحية البنك محل الدراسة من خلال المؤشرات التالية: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROE) منفعة الأصول (AU)، معامل الرافعة المالية (EM)، والجدول الآتي يلخص هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 11: نتائج كفاءة الأرباح في إطار نموذج Dupont

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ROE	32%	27%	25%	19%	25%	30%	22%
ROA	4%	2.3%	2%	1.4%	1.4%	1.8%	2.3%
AU	7.6%	6.1%	6.1%	5.5%	5.3%	6.4%	7.3%
EM	8.89 مرة	11.9 مرة	12.25 مرة	13.9 مرة	17.55 مرة	16.71 مرة	93 مرة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

تم قياس ربحية بنك الخليج الجزائر من خلال المؤشرات المالية المتمثلة في: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، مؤشر منفعة الأصول (UA)، مؤشر الرافعة المالية (EM).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن بنك الخليج الجزائر، حقق أدنى مستوى للعائد على حقوق الملكية عام 2016 بمعدل 19%، وبالرجوع إلى متوسط الفترة نجد بأن بنك الخليج الجزائر قد حقق عائدا على حقوق الملكية قدر بـ:25.7% وهو معدل ضعيف بعض الشيء، كذلك حقق بنك الخليج الجزائر أعلى مستوى للعائد على الأصول بنسبة قدرت بـ:4% سنة 213، بينما حقق أدنى مستوى للعائد على الأصول عامي 2016 و2017 بمعدل بلغ 1.4% وبالرجوع إلى متوسط الفترة نجد بأن بنك الخليج الجزائر قد حقق عائد على الأصول قدر بـ2.17% وهو معدل ضعيف بعض الشيء.

فيما يخص مؤشر منفعة الأصول، حقق بنك الخليج الجزائر أعلى مستوى لمعدل منفعة الأصول نسبة قدرت بـ7.6% سنة 2013، بينما حقق أدنى مستوى لمعدل منفعة الأصول عام 2017 بمعدل قدر بـ 5.3%، وبالرجوع إلى متوسط الفترة نجد بأن بنك الخليج الجزائر قد حقق معدل لمنفعة الأصول قدر بـ6.33% وهو معدل ضعيف بعض الشيء.

أما إذا رجعنا إلى مؤشر الرفع المالي نجد بأن بنك الخليج الجزائر حقق أعلى مستوى له سنة 2017 قدرت بـ17.55 مرة، بينما حقق أدنى مستوى له عام 2013 إذ بلغ 8.89 مرة، وبالرجوع إلى متوسط الفترة نجد بأن مؤشر الرفع المالي لنبك الخليج الجزائر قد بلغ بـ33 مرة، وهو مؤشر منخفض، مما يدل على أن بنك الخليج الجزائر يعتمد في تمويل أصوله على أمواله الخاصة أكثر من اعتماده على الديون.

ثانيا-تقييم كفاءة تكاليف بنك AGB خلال الفترة (2013، 2019):

سوف نعتمد في تقييم كفاءة تكاليف بنك الخليج الجزائر مؤشر هامش الربح، والذي يبين قدرة البنك على الحكم في تكاليفه.

الجدول رقم 12: نتائج كفاءة التكاليف في إطار نموذج Dupont

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
PM	%48	%38	%33	%25	%27	%28	%32

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن بنك الخليج الجزائر حقق أعلى مستوى لمعدل هامش الربح بنسبة قدرت بـ48% سنة 2013، بينما حقق أدنى مستوى لمعدل هامش الربح عام 2016 بمعدل بلغ 25%، وبالرجوع إلى متوسط الفترة، نجد بأن بنك الخليج الجزائر قد حقق عائد حقوق الملكية قدر بـ33% وهو معدل مقبول بعض الشيء.

خلاصة:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر، من خلال تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف باستخدام نموذج Dupont، خلال الفترة (2013-2019)، وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الخليج الجزائر ذو كفاءة مقبولة في استغلال أمواله الخاصة في توليد الأرباح، حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 25.7%، وذو كفاءة متواضعة في توظيف أمواله، إذ بلغ معدل العائد على الأصول 2.17%، كما توصلت إلى أن بنك الخليج الجزائر أقل مخاطرة إذ بلغ مؤشر الرافعة المالية 12.93 مرة.

أما من ناحية الانتاجية فقد بين مؤشر منفعة الأصول بأن بنك الخليج الجزائر انتاجية ضعيفة، حيث بلغت 6.33%، ومن ناحية التكاليف، فقد بين متوسط معدل هامش الربح ضعف قدرة البنك على التحكم في التكاليف حيث بلغ 33%.

خاتمة

خاتمة:

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية وهي أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، وذلك دورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

إن الأحداث الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة كالأزمات المالية وتنامي ظاهرة تبييض الأموال، وكذا مختلف التحولات الجيوسياسية خصوصا ما تعلق بمكافحة الإرهاب الاتجار بالسلاح تأثير كبيرا على الحياة الاقتصادية وخصوصا على الصعيد المالي والمصرفي، حيث فرضت على العدد من المصارف العديد من التعليمات التي قد تعيق في بعض الأحيان تحكها أو تقييمها مما يفرض عليها في العديد من الأحيان إعادة تقييم أدائها بشكل دوري مما يمكنها من مواكبة التغيرات واستغلال الفرص الأمثل إضافة إلى معالجة مواطن الضعف وعدم نقاط القوة، ومن أجل ذلك وغيره جاء موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ليعالج اشكالية كيف يمكن استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي المصرفي، وعليه فإنه وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة، تم إثبات الفرضيات؟

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

يعتمد تقييم الأداء المالي المصرف على تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف وهذا ما تم إثباته في الفصل الثاني من الدراسة، من خلال استخدام مؤشر هامش الربح الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف البنك، كما يدل على أن البنك ذو كفاءة في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح.

الفرضة الثانية:

ما يميز بنك الخليج الجزائر أن العائد على حقوق الملكية أعلى من العائد على الأصول وهو ما تم إثباته في الفصل الثاني من الدراسة، حسب نموذج دوبونت الذي يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد الأصول

نتائج الدراسة:

- تولي البنوك في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لعملية تقييم الأداء المالي.
- البنك دون تقييم الأداء المالي، لا يمكن أن يصل إلى تحقيق التوازن المالي، وبالتالي عدم التحكم في نشاطه.
- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
- تبين من دراسة كفاية رأس المال قدرة بنك الخليج الجزائر على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.
- حقق بنك خليج الجزائر معدل عائد مقبول، ما يدل على وجود كفاء جيدة في إدارة البنوك في توظيف الأصول وأموال المساهمين ما يعكس صورة ايجابية عن ربحية بنك الخليج الجزائر.
- من خلال السيولة نلاحظ أن بنك الخليج الجزائر، قادر على تلبية طلبيات الاقتراض، وبالتالي انخفاض في تكلفة التمويل.
- تنمو الأصول (استخدامات الأموال) بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن البنك الخليج الجزائر قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.
- نلاحظ أن نسب العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمر لبنك الخليج الجزائر، مما يدل على اتباع المصرف استراتيجية تعظيم حقوق الملكية الأمر الذي يشير إلى تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية.
- تبين أن نسب العائد على الأموال المتاحة في تزايد مستمر أيضا الذي يعكس قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم في استثمار الموارد المتاحة، وبما يحقق أهداف حقوق الملكية والمصرف معا، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على الأداء المالي.
- إن نسب الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في بنك الخليج الجزائر لم تصل إلى المعدلات المرتفعة رغم أنها في اتجاه تصاعدي ومع ذلك لوحظ اعتماد بنك الخليج الجزائر بشكل كبير على تمويل استثماراته من أمواله، وذلك من خلال القيام بعملية احتجاز مستمر للاحتياطات والأرباح المدورة، مما يقلل من تعرضه إلى مخاطر الائتمان.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.
- بما أنه من الاستحالة استخدام جميع المؤشرات لقياس الأداء المالي، لابد من اختبار المؤشرات التي تعبر تعبيرا صحيحا عن الأداء المالي، وترتيبها من حيث مدى أهميتها لمقارنته مع الأداء المخطط ولربطها مع الأهداف المرجوة.
- لابد من النظر إلى التقييم على انه أداة تطوير وتحسين وليس مجرد مهمة تقوم بها الجهة المكلفة.

- الاستفادة من نتائج عملية التقييم بالشكل الأمثل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية؛ إذ أن بقاء نتائج التقييم سرية يؤدي إلى استمرار الموظف غير الجيد في تكرار الأخطاء.
- متابعة التطورات العالمية المعلقة بالتحليل المالي باعتبارها عصب الاقتصاد.

آفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا سيفتح آفاق لدراسة العديد من المواضيع أهمها:

- تقييم الأداء للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.
- تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا-الكتب:

1. بوالكور نور الدين، **اقتصاد بنكي**، مطبوعة أكاديمية، جامعة سكيكدة، الجزائر.
2. بوالكور نور الدين، **الاقتصاد البنكي مدخل تحليل تقييمي معاصر**، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

ثانيا-مذكرات وأطروحات:

1. توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة الإسراء، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الأردن، 2015.
2. ثائر فتحي محمد وهدان، **أثار المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية** (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017.
3. خضراوي نعيمة: **إدارة المخاطر البنكية**، (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
4. رانيا عطار، **قياس المصارف الاسلامية السورية**، (دراسة تطبيقية: مصرف سوريا الدولي الإسلامي)، مذكرة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا.
5. زاهير صبحي بشاق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية الاملة في فلسطين)، مذكرة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011.
6. سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، (دراسة عينة من البنوك التجارة في الجزائر خلال الفترة (2001-2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
7. مريم حفظي حمزة الخفاجي، **تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف**، (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من 2005-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019.
8. نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الأداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018.

9. الهبيل نهادنا هض فؤاد، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA**، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

ثالثا-المجلات:

1. عزورة أماني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)**، (دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 04، المجلد 1، جامعة قسنطينة2 ، الجزائر، 2017.
2. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، (دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000)، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

رابعا-المواقع الإلكترونية:

1. www.agb.dz
2. www.burgan.com
3. www.tib.com
4. www.jkb.com
5. www.agb-bank.com
6. www.agb-bank.com
7. www.agb-bank.dz